ما يزعجني ليس نكران الجميل لدى الأشخاص الذي هو مسألة إنسانية، وإنما خطئي في عدم إدراكي تماماً عقلية أناس كثيرين من أهل بلدي، إنه دائماً الوضع نفسه الذي في رأيي لا يتغير إلا بالموت.

لا أظن ان برلمانات يكتنف مستقبلها ذلك القدر من الغموض، وعدم الوضوح مثلما هو الأمر بالنسبة لبرلماناتنا العربية، ذلك لأن القضايا المعلقة كثيرة والضباب يغلف الكثير من سياساتنا المستقبلية ويحجب أفكارنا تجاه الغد.

إن قراءة مستقبل البرلمانات العربية يبدو عسيراً عندنا بسبب حال الاشتباك التي تعيشها منطقتنا، إذ يختلط الدين بالسياسة والعسكر بالسلطة، والثروة بالحكم والمال بالثقافة، إننا أمام مشهد معقّد لا تبدو قراءته سهلة، فضلاً عن ان التنبوء في العلوم الاجتماعية وعلم السياسة واحد من روافدها، أمر محفوف بالمخاطر لأننا أمام وضع مختلف عن التنبوء في العلوم التطبيقية حيث تبدو الأمور محددة والدلالات قاطعة والأرقام تبدو مؤشرات لا تخطئها العين، أما عندما نتعامل مع الظاهرة البشرية فهي معقدة بطبيعتها ومتداخلة في تركيبتها، لذلك يبدو التنبؤ أمراًً صعباً عند قراءتها.

ان التنبوء على المسرح البرلماني هو مؤشر عام وليس بالضرورة نتيجة نهائية.

ان العنصر البشري في الوطن العربي ما زال يمثّل رصيداً ضخماً للمستقبل إذ أن عنصر السكان هو أحد المعايير الحاكمة، لاستشراف صورة المستقبل، وإذا كنا نشير إلى السكان من منظور كمي، إلا أن إدخال المعيار الكيفي سوف يؤدي بالضرورة إلى ما هو مختلف تماماً، و أظن ان التحدي الأساسي أمام المستقبل العربي إنما يكمن في قدرته على رفع كفاءة الفرد وتمكينه من المهارات الحديثة وفقاً لعلوم العصر وقوانينه الفكرية والثقافية، ولا يمكن ان ننظر إلى مستقبل البرلمان العربي بتفاؤل إذا كانت الأمية لا تزال تجثم على صدر شعوب المنطقة وتعزلها عن مسارات التقدّم.

سوف تظل قضية الديمقراطية ومساحة المشاركة السياسية ومدى ما تتيحه أنظمة الحكم من حريات عامة أمراً حاكماً في تصورنا للمستقبل وتحديد ملامحه ولا

يخفى علينا أن التخلّف السياسي وانحسار الموجات الليبرالية عن المساحة العربية وسقوط بعض الأنظمة في براثن الديكتاتورية التي لا تعبّر عن نبض الشعوب ولا تستجيب لقدراتها ولا تحترم مقدراتها ولا تحافظ على مواردها، إنما هي مجموعة من المظاهر تعكس أزمة الديمقراطية في العالم العربي التي هي عامل حاكم في تحديد مستقبله وتشكيّل هويته.

ان مستقبل البرلمانات العربية مرتبط أيضاً بعملية التحديث السياسي الذي يقوم على الحكم الرشيد وأحكام الرقابة على استخدام السلطة وإعلاء كلمة القانون وتأكيد سيادته، فضلاً عن أهمية فك الاشتباك بين السلطة والثروة لما تسببه من فساد مثلما هو الأمر لجهة ضرورة فك الاشتباك الأخير بين الدين والسياسة، وهو أمر يؤثر على درجة ليبرالية المجتمعات ووحدة تماسكها ويفتح باباً للتطرف ورفض الآخر بل العنف أحياناً، لذلك، فإننا عندما نتحدث عن البرلمانات العربية فإننا ننظر إلى المستقبل العربي بتفاؤل وشعور بأننا سوف نتعلم من أخطاء الماضي ونقيم أنظمة سياسية واضحة المعالم شفافة السياسات رشيدة التوجه.

إنني ممن يظنون عن يقين أن التعليم هو مفتاح كل الأبواب وهو وسيلتنا الوحيدة للدخول إلى المستقبل، ولا شك ان التعليم في معظم الأقطار العربية يمر بأزمة حقيقية تختلط فيها المدارس المختلفة داخل العملية التعليمية الواحدة فضلاً عن تدني العائد منها بسبب الأعداد الكبيرة التي جعلت من المدرسة بل الجامعة مجرد مكان للالتقاء من أجل تقديم الامتحانات كما الحصول على الشهادات، وهو ما يؤكد ان تدهور التعليم المدرسي والجامعي مسؤول أيضا عن تخلّف البحث العلمي وتبديد ثروات الأمة وانعدام القدرة على الحوار، وهذه كلها أمور تدعونا إلى الأخذ بأساليب معاصرة يقع في مقدمها احترام عقول أطفالنا وتربيتهم على أسس منهجية وعصرية.